أهمية النظام الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد والتنمية في الدول العربية وفي الجزائر

د. بومدين محمد

أستاذ محاضر بقسم العلوم القانونية

الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية

أدرار – الجزائر

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على دور النظام الديمقراطي في تحقيق الحكم الراشد والتنمية. فإذا كانت الدول المتقدمة والمنظمات الدولية قد تجاوزت مفهوم الديمقراطية إلى مفهوم جديد هو الحكم الراشد، فهل يمكن في الدول العربية وفي الجزائر على الخصوص الحديث عن تطبيق الحكم الراشد؟

Abstract:

This article aims to highlight the role of a democratic system in the pursuit of good governance and development. If developed countries and international organizations have exceeded the concept of democracy to a new concept called good governance, can Arab countries and Algeria in particular, talk about the application of good governance?

مقدمة:

لقد تجاوزت الدول المتقدمة الديمقراطية وكذلك المنظمات الدولية سواء العالمية منها كالأمم المتحدة أو الإقليمية كالاتحاد الأوروبي مرحلة الديمقراطية التي تقتضي أن السلطة للشعب وبالشعب، والتعددية الحزبية والثقافية، والانتخابات الحرة والنزيهة، والتداول السلمي على السلطة بين الأغلبية والمعارضة، والشفافية في التسيير والرقابة الشعبية، والإعلام المستقل والحر...إلى مرحلة الحكم الراشد الذي يقتضي ليس التنمية الاقتصادية فحسب بل التنمية الاجتماعية أيضا والتنمية الشاملة والتنمية الإنسانية.

لقد بدأ في كثير من دول العالم المتخلف والجزائر من بينها، الحديث في وسائل الإعلام من قبل الهيئات الحاكمة في هذه الدول عن سعيها نحو تحقيق الحكم الراشد في مجتمعاتها، بل لقد أنشأ بعضها كالجزائر مثلا لجنة وطنية لهذا الغرض[1] وهيئات أخرى مكملة للغرض نفسه كالديوان المركزي لقمع الفساد[2]. وكان هذا السعي أحيانا بفعل حب التقليد للدول المتقدمة، وأخرى تحت تأثير ضغوطات تلك الدول والمنظمات الدولية وربط مساعداتها لهذه الدول بضرورة الانفتاح وتطبيق الشفافية والحكم الراشد.

لقد بذلت بعض هذه الدول بالفعل ومن بينها الجزائر جهودا معتبر في التنمية. فقد ارتفع معدل الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام في الجزائر في الفترة من 2000 إلى2003، من 28,31 في المائة إلى 34,87 في المائة أدى إلى تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وتخفيض المديونية الخارجية إلى 4,88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى النسب المقبولة، وتخفيض نسبة البطالة إلى 11,8 سنة 2007 حسب الأرقام الرسمية.[3] ولكن في مقابل هذا حذر تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) لعام 2010 الدول العربية من ضعف الإنفاق على

---

[1] – ترأستها السيدة فاطمة الزهراء قارجة تضم 99 عضوا يمثلون الحكومة والهيئات المختلفة والمجتمع المدني والنواب وكذا المتعاملين الاقتصاديين، أنظر: رئيسة اللجنة الوطنية للحكم الراشد لـ"المساء": صيغة متابعة تقرير التقييم الذاتي يحددها رئيس الجمهورية، جريدة المساء، بتاريخ 2007/11/10 موقع الجريدة.

[2] – مرسوم رئاسي رقم 11–426 مؤرخ في 08 ديسمبر 2011 يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره

[3] – أ. شيبي عبد الرحيم وآخرون، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية**، ص 08 دراسة منشورة في الموقع التالي:
www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516
تم الاطلاع عليه بتاريخ:17/01/2012 20:17

البحث العلمي، وزيادة الإنفاق على التسلح.[1] ولم تسلم هذه الدول من الفقر رغم الزيادة المضطردة في دخلها القومي لاعتماد معظمها على النفط، مع تدني الدخل الفردي في الكثير منها بالمقارنة مع إسرائيل[2] التي ينظر إليها الغرب على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وأكثر دول المنطقة إنفاقا على البحث العلمي، إذ يبلغ معدل إنفاقها على ذلك ما بين 4,6% و4,8% عام 2006، بينما يتراوح إنفاق الدول العربية بين 0,1% و1% من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

والتساؤلات التي يطرحها هذا المقال تتمثل في الآتي: هل أن مجرد زيادة الدخل القومي والدخل الفردي وتوسيع الإنفاق على الهياكل القاعدية والبنية التحتية والسكنات الاجتماعية يحقق الحكم الراشد؟ وهل يمكن في الدول العربية وفي الجزائر على الخصوص الحديث عن تطبيق الحكم الراشد؟ وهل يمكن الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى الحكم الراشد ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وجب التطرق إلى الموضوع من خلال:

الفرع الأول: أهمية الحكم الراشد لتحقيق التنمية

---

[1] – بأن" "المال السهل" المتأتي من العائدات النفطية هو بمثابة سيف ذي حدين بالنسبة إلى البلدان العربية. ففي حين ساعدت هذه الأموال على تنمية البنى الأساسية في المنطقة، بقيت التنمية القائمة على العلوم والتكنولوجيا مهمشة حتى الآونة الأخيرة. وفي المقابل، تُعتبر بلدان المنطقة من الدول التي تحتل المراتب الأولى في العالم من حيث الإنفاق على الدفاع".

تقرير اليونسكو حول العلوم لسنة 2010 يبرز حاجة الدول العربية الماسة للاستثمار في الابتكار والعلوم وبناء اقتصاد المعرفة، مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة، http://www.unic-eg.org/ar/index

[2] – فمتوسط دخل الفرد في إسرائيل (3280 دولاراً) يزيد عن مجموع دخل الفرد في عشر دول عربية: "مصر (1250 د.أ)، سوريا (1380 د.أ)، الأردن (2500 د.أ)، المغرب (1730 د.أ)، الجزائر (2730 د.أ)، موريتانيا (560 د.أ)، السودان (640 د.أ)، جيبوتي (1020 د.أ)، جزر القمر (640 د.أ)، تونس (2980 د.أ)؟! علماً بأن دخل الفرد في الكويت (24040 د.أ) وفي الإمارات العربية المتحدة (23770 د"، د.عبد الهادي يموت، الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟ مجلة الدفاع الوطني، لبنان – العدد 64، ص21.

[3] – تقرير اليونسكو حول العلوم لسنة 2010 المشار إليه سابقا.

الفرع الثاني: ضرورة تطبيق النظام الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد

الفرع الأول: أهمية الحكم الراشد لتحقيق التنمية:

من المسلم به في العصر الحديث أن لكل دولة دستورا يبين شكلها موحدة بسيطة كانت أم مركبة فيدرالية، ويبين نظامها السياسي وحقوق وحريات الأفراد والمواطنين، ويحدد السلطات والمؤسسات التي تتولى مهام التسيير والإدارة والتنفيذ والفصل في النزاعات، من أجل تحقيق المصالح العامة للمجتمع والأفراد.

وأن الهدف الأساسي لكل مجتمع ولكل دولة هو التنمية قصد تحقيق الحاجيات الضرورية والكمالية للمجموعة وللأفراد على حد سواء. وأن التنمية ليس بمعناها مجرد النمو أو التنمية البشرية[1]، بل بمعناها الشامل والإنساني، وهي الهدف والمعيار الذي به تقاس الدول من حيث القوة والتطور. فتحسن الدخل القومي لبعض الدول لم يصاحبه تحسن في الحياة اليومية لكافة أفراده، فكثير من الدول لم يرافق النمو الاقتصادي لديها نمو في حياة السكان وتحسين معيشتهم اليومية[2]. ولهذا لم يعد التركيز على الجوانب المادية للاقتصاد بل امتد الأمر إلى

---

[1] – "إن التحليل النهائي للتنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس من قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول التنمية من أجل الناس، أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول أن التنمية من قبل الناس يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم". بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، من خلال المدخل الكلي – المدخل الجزئي – مدخل الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، المنعقد في ورقلة يومي 09–10 مارس 2004، ص 02.

[2] " ففي الفترة ما بين 1980 و2000 تزايدت المداخيل بالدول السائرة في طريق النمو كما انخفض عدد موتى الأطفال نسبة النصف إلا أن الفوارق الطبقية تزايدت مما أنتج فوارق في الاستهلاك. كما أن 20% من سكان الأرض يمثلون 86% من مجموع الاستهلاك الفردي، فهم يستهلكون 58% من طاقة العالم، 45% من اللحوم والأسماك، 84% من الورق، ويملكون 87% من السيارات، و74% من الهواتف. وعلى العكس من ذالك فإن 20% من فقراء العالم يستهلكون أقل من 05% من الموارد والخدمات." محمد رضى دردر، الالتزام، سلطة القانون، والحكامة الجيدة " ما تستوجبه الحكامة": تفعيل القانون من أجل تنمية مستدامة، ترجمة للفصل الأول من كتاب

التركيز على الرأسمال البشري ثم الرأسمال الاجتماعي. فالتنمية الشاملة أو المستدامة هي «"عملية توسيع خيارات الناس"، وبهذا المعنى، لجميع الناس ولمجرد كونهم بشراً، حق أصيل في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، جسداً وروحاً ويترتب على ذلك:

1- شمول مفهوم التنمية مبدأ المساواة وعدم التمييز بين البشر وفقاً لأي اعتبار اجتماعي أو اقتصادي أو ديني أو قومي أو لغوي أو جنسي، أو غير ذلك.

2- اتساع مفهوم التنمية ليشمل الجوانب المعنوية، مثل الحرية واكتساب المعرفة وحق التمتع بالجمال واحترام الكرامة الإنسانية والمشترك الإنساني، وبهذا المعنى فالتنمية لا تعني الوفرة المادية فحسب، ولكنها تتطلب بناء القدرات البشرية المطلوبة لتحقيق الرفاه والتوظيف العقلاني للقدرات البشرية في مجالات النشاط الإنساني والإنتاج والسياسة والمجتمع المدني». [1]

وإذا كانت التنمية بهذه الأهمية فإن الحكم الراشد هو الضمانة الأساسية لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة[2]. والحكم الراشد أو الرشيد كما عرفه البنك الدولي بأنه الطريقة التي تمارس أو تدار بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والبشرية والاجتماعية في أي دولة بهدف تحقيق التنمية[3].

Durwood Zaelke, Donald Kaniaru , Eva Kruzikova, MAKING LAW WORK : ***Environnemental Compliance and Sustainable Development,*** p.07.

[1] د. عبد الحسين شعبان، **العرب والتنمية**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ص01، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:
http://www.dctcrs.org/s3314.htm
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20/01/2008 18: 36

[2] نفس المرجع، ص01.

[3] الدكتور الأخضر عزي، والدكتور غالم جلطي، **التنمية البشرية للحكم الراشد**، ص 04، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05/05/2009 23:10

و يؤكد أحد خبراء الأمم المتحدة لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الحكم الراشد يعتبر ضروريا من أجل تحقيق تنمية ناجحة.[1]

كما بين الأمين العام للأمم المتحدة في المؤتمر الدولي حول الحكم والتنمية المستدامة المنعقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة مابين 28-1997/07/30 بأن الحكم الراشد هو أحد مكونات عمل الأمم المتحدة من أجل السلم. إذ يعد أحد الجوانب الوقائية القوية، لأنه يوفر للمجتمعات الهياكل السليمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المجتمعات التي شهدت نزاعات أو صراعات سابقا، يمكن للحكم الراشد فيها أن يعزز المصالحة، ويوفر مسارا لتوطيد وتدعيم السلم.[2]

وأكدت على هذا الترابط بين التنمية والحكم الراشد، السيدة ماري روبنسون، المفوضية السامية السابقة لحقوق الإنسان في ندوة القاهرة عام 1999 أن: « التنمية والحكم الصالح يمكنهما السير معا إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناء»[3].

---

[1]- «good governance is essential for successful Development » Adel M. Abdellatif, (Governance Programme Advisor, Regional Bureau for Arab States, UNDP), Good Governance and Its Relationship to Democracy & Economic Development, *Global Forum III on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity*
Seoul 20-31 May 2003, p.04.

[2] - «Good governance is also a component of our work for peace. It has a strong preventive aspect; it gives societies sound structures for economic and social development. In post-conflict settings, good governance can promote reconciliation and offer a path for consolidating peace ».

Mr. Kofi Annan Secretary-General of the United Nations, Inaugural Address, International Conference on Governance for Sustainable Growth and Equity, United Nations, New York, 28-30 July 1997. P.02.

[3] – محمد بوبوش، **الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات**، ص08، مقال منشور في الموقع التالي:

الحكم الراشد يتطلب أمرين أساسيين كما يقول الأمين العام للأمم المتحدة وهما رضا وموافقة ومشاركة المحكومين في السياسة العامة، والمشاركة والمساهمة الكاملة والدائمة للمواطنين في مصيرهم ومستقبل أمتهم[1].

كما عبر الأمين العام عن امتنانه للحركة والتوجه في كثير من دول العالم نحو الحكم الراشد. «إن هذا النجاح في التحول نحو الحكم الراشد بدأ بمجرد اقتراح فردي وبسيط لكنه تحول إلى إرادة شعب.

إن إرادة الشعب يجب أن تكون هي الأساس لكل سلطة أو حكم. وهذا هو أساس الديمقراطية وهذا هو أساس الحكم الرشيد أو الصالح».2

والحكم الراشد يتجاوز مجرد حكم إرادة أغلبية الشعب أو النظام الديمقراطي في جوانبه الشكلية، بل يتضمن أمورا كثيرة تتحقق من خلالها الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على توافق واسع النطاق في المجتمع، بحيث أن أصوات الفقراء والأكثر ضعفا يجب أن تسمع وتتجسد عند اتخاذ قرارات توزيع موارد التنمية.3

Rttp:www.tanmia.ma/article.php3?id-article=11888&lang=fr.

تم الاطلاع علبه بتاريخ: 19/04/2009 20:48

[1] «Good governance demands the consent and the participation of the governed and the full and lasting involvement of all citizens in the future of their nation». Ibid. p. 02.

[2]« I have been deeply gratified by the movement towards good governance that is taking place around the world. The success of this new movement begins with a single and simple proposition -- the will of the people.

The will of the people must be the basis of governmental authority. That is the foundation of democracy. That is the foundation of good governance» . Mr. Kofi Annan Secretary-General of the United Nations, op.cit, p. 03.

[3] «Good governance is, among other things, participatory, transparent and accountable, effective and equitable, and it promotes the rule of law. It ensures that political, social and economic priorities are based on broad consensus in society and that

the voices of the poorest and the most vulnerable are heard in decision-making over the

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من العناصر والشروط أو الخصائص التي من خلالها يتحقق الحكم الراشد تتمثل في:

- المشاركة
- سيادة القانون
- الشفافية
- المسؤولية
- المساواة
- الكفاءة والفعالية
- المحاسبة
- الرؤية الإستراتيجية.[1]

وإذا كان الحكم الراشد يتطلب كل ذلك وأكثر من بيئة ونظام ديمقراطيين فهل يمكن الانتقال من بيئة ونظام غير ديمقراطي إلى الحكم الراشد ؟

الفرع الثاني: ضرورة تطبيق النظام الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد:

إذا كان الحكم الراشد هو أساس التطور والتنمية كما سبق بيانه فإن التمثيل الديمقراطي لإرادة الشعب هو أحد أهم العوامل الأساسية لبناء الحكم الراشد. وهو بداية الطريق لكل تنمية مستدامة.

---

allocation of development resources». Governance for Sustainable Human Development, A UNDP policy paper UNDP 1997,p 2-3

[1] 1) Participation
2) Rule of law
3) Transparency
4) Responsiveness
5) Consensus orientation
6) Equity
7) Effectiveness and efficiency
8) Accountability
9) Strategic vision. UNDP Report, Governance for Sustainable Human Development, 1997.

لقد أثبتت الدراسات المتخصصة وخبراء التنمية أن الأنظمة الفاسدة والشمولية والتي لا تعير أي اهتمام لقيمة الإنسان والحريات والتعددية والتمثيل الحقيقي لإرادة الشعب، لن تحقق أي تنمية على المدى المتوسط والبعيد وحتى لو تحقق بعض النمو الاقتصادي (الدخل القومي) في البعض منها فإن الآفات التي تنخر نظمها، من فساد ومحسوبية وبيروقراطية وإهدار الأموال بلا رقيب ولا حسيب، تؤثر سلباً على انجازاتها التنموية[1]، بل قد تؤدي أحيانا كثيرة إلى الانهيار التام. فإهدار الحقوق والحريات وسلب إرادة الشعوب والكبت السياسي يجعل كل شيء معرضا للانهيار[2].

بل حتى المساعدات الدولية والقروض التي تمنحها المؤسسات والهيئات الدولية لبعض الدول، ونظرا لتحريفها عن الأغراض المخصصة لها، أو التلاعب بها من قبل بعض الأنظمة الفاسدة، أصبحت تخضع لقيود وشروط ورقابة صارمة من قبل المانحين. بحيث أصبح يشترط لذلك دراسات وتقارير ميدانية بالإضافة إلى الشفافية وإدارة الحكم الصالح[3]، والاستخدام الجيد للموارد، وأصبح هذا واضحا في جدول أعمال التنمية من قبل الوكالات والمؤسسات المانحة ابتداء من التسعينات[4]. فقد قام مثلا البنك الدولي في مجال إعادة

---

[1] – عبد الرحيم أحمد بلال، **الديمقراطية والحكم الراشد المفهوم والمؤثرات والمعايير والآليات**، ص03، مقال منشور في الموقع التالي:
http://ncpd-sd.org/ar/news_view_6.html
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-04-2009 18:48

[2] – د. مفيد شهاب، (وزير سابق للتعليم العالي بجمهورية مصر ووزير الدولة الحالي للعلاقة مع البرلمان) نقاط عامة حول حقوق الإنسان بين السيادة الوطنية والتدخل الدولي، في حقوق الإنسان الثقافة العربية والنظام العالمي، اتحاد المحامين العرب القاهرة، 1993 ص 189 .

[3] – د. أمحند برقوق، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، جانفي 2009، ص 03.

[4] «This started to become manifest in the development agenda of donor agencies in a more coherent manner in the mid-1990s». Gambhir Bhatta, Governance in the Development Agenda, Wellington, p. 02.

الإعمار وكذلك المؤسسات الأخرى "بفرض متطلبات تفصل المشروع الذي يموله عن الأنظمة الحكومية المثيرة للمشاكل وذلك بخلق وحدات خاصة لتنفيذ المشاريع PIUs. حيث تم استخدام هذه الوحدات PIUs في الفترة التالية لمرحلة إعادة الإعمار لتحريك التمويل والتنفيذ بسرعة مع تفادي معوقات البيروقراطية غير الكفؤة"[1].

ولتطوير وتحسين أساليب تقديم المساعدات، أقيم ملتقى عالي المستوى في روما في شهر فبراير 2003، انبثق عنه إعلان روما ثم اتبع بإعلان باريس الذي انضم إليه البنك الدولي و 91 دولة و 25 منظمة دولية تم المصادقة عليه بتاريخ 02 مارس 2005. بحيث أصبح إعلان باريس، وبالإضافة إلى الشفافية والحكم الجيد، يلزم مؤسسات المساعدة والمانحين والدول النامية بإتباع خطوات لتحسين المساعدة.[2]

فلو كان في الدول النامية ديمقراطية وأنظمة تمثل إرادة الشعوب حقيقة لما لجأت المؤسسات المانحة لتلك القيود والإجراءات الصارمة. فالديمقراطية والتمثيل الحقيقي للشعوب يمنع الفساد وآفات التسيير الأخرى، وذلك بتمكين الأفراد من الرقابة على المال العام وكل ما يتعلق بالشؤون العامة للشعب[3]، وحتى وان وجد بعض الفساد في الدول الديمقراطية فالآليات الذاتية التي توفرها

---

[1] – فارس حداد – زيرفوس، البنك الدولي في العراق : ملكية العراق للبقاء والاستمرار،ورقة عمل من نشر البنك الدولي، حزيران 2005، ص09.

[2] – "(1) قيادة الجهة المستلمة للتطوير لاستراتيجيات التنمية (2) قيام المانحين بتنسيق أعمالهم ووضع برامجهم وفقا لاستراتيجيات التنمية الوطنية للجهة المتلقية للدعم (3) تركيز الجهة المانحة والجهة المتلقية على بناء القدرة والتأكد من إعطاء المساعدات لنتائجها المرجوة". فارس حداد – زيرفوس، البنك الدولي في العراق : ملكية العراق للبقاء والاستمرار،ورقة عمل من نشر البنك الدولي، حزيران 2005، ص 10.

[3] – لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ديون المستضعفين: حالة الفساد في سورية، ص 02، مقال منشور في الموقع التالي:

http://www.asharqalarabi.org.uk/huquq/c-huquq-wa83.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 06/11/2009 11;25

الديمقراطية، كالرقابة الشعبية وحرية الإعلام والصحافة واستقلالية القضاء وغيرها، قادرة على فضح الفساد والمفسدين ومعالجة ذالك. ومن ذلك ما حصل مؤخرا في بريطانيا، عندما كشفت إحدى الصحف البريطانية بعض التلاعب في نفقات النواب المالية المبالغ فيها والتي صرفت بدون وجه حق. ولم تطل هذه الفضيحة أعضاء البرلمان العاديين، بل مست أعضاء من الوزن الثقيل في حزب السلطة وأحزاب المعارضة، وخاصة ثلاثة مرشحين لرئاسة البرلمان البريطاني[1]. وهذه نفقات مبالغ فيها تم صرفها من قبل بعض النواب في اقتناء بعض الحاجيات وترميم بعض المنازل[2]. وقد أحدثت ضجة كبرى حيث أدت إلى استقالة مجموعة من النواب ورئيس مجلس العموم البريطاني مايكل مارتن الذي أعلن عن استقالته بهدف "ضمان وحدة المجلس". وقال براون أن مارتن " وهو عامل سابق، سيقدم مقترحات للانتقال من نظام التنظيم الذاتي إلى نظام يعتمد التدقيق في الحسابات من قبل جهة خارجية، بهدف استعادة ثقة الشعب"[3].

كما عمدت الحكومة البريطانية إلى الموافقة على نشر نفقات النواب ووزراء الحكومة البريطانية على شبكة الانترنت خلال الأيام التالية[4].

---

[1] – مينا العريبي، فضيحة الفساد تطال 3 مرشحين لرئاسة البرلمان البريطاني، جريدة الشرق الأوسط، السبت 28 جمادى الأولى 1430 هـ 23 مايو 2009، العدد 11134.

[2] – "وكشفت سلسلة الأخبار التي سربتها الصحف عن دفع مبالغ لأعضاء البرلمان من خزينة الدولة لنفقات تشمل تغيير مصابيح وديكورات لمنازل عطلات وتصليح أنبوب مياه تحت ملعب لكرة المضرب في منزل ريفي، وخدمات بستاني، وطعاماً للكلاب، وغيرها"
http://www.alarabiya.net/articles/2009/05/20/73301.html.
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29/05/2009 17: 50

[3] – http://www.alarabiya.net/articles/2009/05/20/73301.html.
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29/05/2009 17: 50

[4] http://arabic.euronews.net/2009/06/18/british-mps-expenses-published-on-internet/
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 19/05/2009 18:11

وإذا كانت هذه الضجة قد حدثت بسبب صرف نفقات تدخل ضمن صلاحيات النواب غير أنها مبالغ فيها، رغم أن النواب أعادوا 120 ألف إسترليني منذ كشف ملابسات القضية قبل أسبوع[1]، فكيف يوصف الفساد والنهب في الدول التي لا تمثيل حقيقيا لإرادة الشعب ولا رقيب ولا حسيب على ذلك ؟؟؟

فعلى سبيل المقارنة والمقاربة بين هذا الذي حدث في بريطانيا، ودولة عربية كبيرة وعريقة، حيث اتهمت المعارضة الحكومة بتقديم رشاوى لأعضاء الحزب الحاكم.[2] وقد اعترف زعيم الأغلبية بأن كل نائب من نواب الحزب الحاكم تلقى ربع مليون جنيه من الحكومة. ولما "سُئل لماذا نواب حزب الأغلبية هم فقط من يحصلون على هذه المبالغ، فقال لأنهم يوافقون على الموازنة التي تقدمها الحكومة للمجلس بينما نواب المعارضة والمستقلين يرفضونها!!"[3] كما أكدت المعارضة مطالبة التحقيق في الرشاوى والمكافآت التي قدمتها الحكومة لنواب الأغلبية في الحزب الوطني الحاكم "الذين لعبوا دورًا فاعلاً في تمرير العديد من القوانين التي تمثل خطورةً بالغة على مستقبل البلاد؛ مثل قانون مدِّ العمل بقانون الطوارئ، وقانون السلطة القضائية، ... ثم الدور الرئيسي في تمرير التعديلات الدستورية، التي أسمتها المعارضة الانقلابَ الدستوري"[4]. وكذلك الأمر بالنسبة

---

[1]– Ibid.

[2] – د. طارق الغزالي حرب، رشاوى الحكومة للنواب.. مهزلة ومفسدة، جريدة المصري اليوم، 2007/12/29، ص 13.

[3] – محمد حسين، حسن يفضح رشاوى (الوطني) في بيان عاجل، منشور في الموقع التالي:
http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=420a4396-ad11-43a6-9f9f-7034094bc2e3
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18/10/2009 20:45

[4] – المرجع نفسه.

لدولة الكويت حيث أكد د. وليد الطباطبائي النائب المعارض في مجلس الأمة الكويتي أن الحكومة أن الحكومة السابقة قدمت رشاوى لبعض النواب.[1]

ولأدل على غياب الديمقراطية وتمثيل إرادة الشعب تمثيلا حقيقيا، لكي تتحقق الرقابة الفعلية والمحاسبة والشفافية منعا لآفات التسيير السيئ والفساد الذي استشرى في معظم الدول العربية، وفي معظم دواليب وإدارات المؤسسات العمومية، ما أكده الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في خطابه الموجه للأمة إذ جاء فيه «... إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة، ونهبها بلا ناه ولا رادع. كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمائر الحية والاستقامة، وحالت بينهم وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوهت مفهوم الدولة، وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه... »[2]

إن إرادة الشعب يجب أن تكون هي الأساس لكل سلطة أو حكم. وهذا هو أساس الديمقراطية وأساس الحكم الراشد أو الصالح كما أكده الأمين العام للأمم المتحدة. وإذا كانت إرادة الشعب هي الأساس للديمقراطية والحكم الراشد،

---

[1] – منشور على موقع قناة روسيا اليوم.

[2] – خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة للأمة بتاريخ 29 ماي 1999، جريدة المساء العدد 661 الصادرة في يوم 31/ماي/1999، ص05.

الدكتور بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية إشكالية والتنمية في الجزائر: واقع وتحديات المنعقد في جامعة الشلف يومي 16 – 17 ديسمبر 2008، ص 10.

فإن هذه الإرادة لن تتحقق إلا بالتمثيل الحقيقي لتلك الإرادة. والتمثيل الحقيقي لتلك الإرادة لن يتحقق إلا بالوسيلة الوحيدة الديمقراطية وهي الانتخابات. فالانتخابات ليست هي الديمقراطية ولكن الأرضية أو اللبنة الأولى لها وهي الوسيلة لتجسيد إرادة الشعب فضلا عن المشاركة والشفافية والمساءلة... وغيرها من سمات الحكم الراشد التي سبق ذكرها. وعليه لا يمكن المرور إلى الحكم الراشد إلا بالمرور عبر نظام ديمقراطي. وهذا الأخير لن يتأتى إلى باللبنة الأولى وهي انتخابات حرة ونزيهة تجسد إرادة الشعب وتضفي الشرعية والمشاركة.

والمشكلة في أكثر الدول العربية وفي الجزائر بخصوص الديمقراطية وتجسيد إرادة الشعب ليس على المستوى النظري والنصوص بل على مستوى التطبيق والتفعيل لتلك النصوص.

فقد نصت ديباجة الدستور الجزائري الحالي على أن " الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد".

كما نصت أيضا على: "أن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده".

ونصت المادة 6 :" الشعب مصدر كل سلطة. السيادة الوطنية ملك للشعب وحده". ونصت المادة 7: "السلطة التأسيسية ملك للشعب.

يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها.

يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين. لرئيس الجمهورية أن يلتجئ إلى إرادة الشعب مباشرة".

ونصت المادة 8 : "يختار الشعب لنفسه مؤسسات، غايتها ما يأتي:

– المحافظة على الاستقلال الوطني، ودعمه.

– المحافظة على الهوية، والوحدة الوطنية، ودعمها.

– حماية الحريات الأساسية للمواطن، والازدهار الاجتماعي والثقافي للأمة.

– القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

– حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، أوالاختلاس، أوالاستحواذ، أوالمصادرة غير المشروعة". ونصت المادة 10 : "الشعب حر في اختيار ممثليه.لا حدود لتمثيل الشعب، إلا ما نص عليه الدستور وقانون الانتخابات". ونصت المادة 11 : "تستمد الدولة مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب.

شعارها: " بالشعب وللشعب".

وهي في خدمته وحده ".[1]

هذا على مستوى النص الدستوري، وكذلك على مستوى الرؤية السياسية والإستراتيجية للسلطة الحاكمة في الجزائر، حيث أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على أهمية الربط بين الديمقراطية وتجسيد إرادة الشعب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، والحكم الراشد من أجل تنمية المجتمع الجزائري وتنمية الدولة لتصبح في مصف الدول المتطورة بقوله : " لا يمكن إقامة الحكم

[1] الدستور الجزائري الصادر باستفتاء شعبي في 28 نوفمبر 1996 الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996،
معدل بـ :
القانون رقم 02–03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002،
والقانون رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

الراشد بدون دولة القانون، بدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية"[1]

والانتخابات التي يتحقق بها تمثيل إرادة الشعب هي تلك التي ينص عليها الدستور وتقتضيها الديمقراطية. وهي تلك الانتخابات النزيهة والشفافة والتي تشرف عليها هيئات مستقلة ونزيهة وفق قانون انتخابي عادل وموضوعي يكفل التعددية في مجتمع يتمتع بكافة حقوقه وحرياته الجماعية والفردية. وليس تلك الانتخابات الشكلية التي تتلاعب بها الإدارات الفاسدة في الأنظمة المستبدة.

لقد أثبتت تقارير الهيئات والخبراء في مجال الانتخابات أن معظم الدول العربية تجرى فيها انتخابات لتمثيل إرادة الشعوب بطرق تشوبها نقائص وتفتقد إلى النزاهة والشفافية.

فقد أكد تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية مثلا على أن جل الدول العربية تجري انتخابات دورية لتمثيل إرادة الشعوب في اختيار ممثليهم. « وتوجد مجالس نيابية منتخبة كليا أو جزئيا في سائر الدول العربية باستثناء دولتين هما: السعودية والإمارات. ولكن على الرغم من كثرة العمليات الانتخابية التي تجري على الساحة العربية فقد ظلت ممارسات الحق في المشاركة طقوسا إجرائية تمثل تطبيقا شكليا لاستحقاقات دستورية. وعانى معظمها من تزييف إرادة الناخبين، وتدني تمثيل المعارضة. وبهذا لم تؤد الانتخابات دورها المفترض كوسيلة للمشاركة أو تداول السلطة، فأعادت إنتاج الفئات الحاكمة نفسها في معظم الحالات» .[2]

---

[1] – الدكتور الأخضر عزي، والدكتور غالم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد، ص 04، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05/05/2009 23:10

[2] – تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 " نحو الحرية في الوطن العربي»

وفي الجزائر كغيرها من الدول العربية كثيرا ما اتهمت القوى السياسية والمعارضة السلطة بتزييف الانتخابات، وقد ثبت التزوير في انتخابات 1997[1] وفق ما تبين من خلال تقرير لجنة التحقيق التي أنشأها البرلمان ولم ينشر للرأي العام. وبناءا عليه فإن الديمقراطية لا تتجسد إلا بانتخابات سليمة ونزيهة، أما الانتخابات المزيفة فلا تؤدي إلا إلى ديمقراطية مزيفة.[2]

كما لعب في الجزائر أيضا المال السياسي دورا بارزا في شراء الذمم في العمليات الانتخابية سواء بتقديم الرشاوى من بعض رجال الأعمال للناخبين لشراء أصواتهم، أو لرؤساء الأحزاب لوضعهم في المراتب الأولى على قوائم الأحزاب.[3]

وإذا كانت الانتخابات في الدول العربية عبارة عن طقوس إجرائية تتسم بالتزييف وتدني المعارضة فلماذا تلجأ معظم الحكومات العربية إلى الانتخابات وفي نفس الوقت تحتكر السلطة وتعمل بلا هوادة على التضييق على المعارضين والمنافسين؟

والإجابة عن مثل هذا التساؤل واضحة في وظائف الانتخابات. فللانتخابات وظائف كثيرة من أهمها إضفاء الشرعية على الحكم أو السلطة والمؤسسات، فقد أضحت «ضرورة ملحة لا يمكن استبعادها. فلا تستطيع معظم النظم المستبدة المعاصرة البقاء والاستمرار من دون انتخابات من نوع ما أو من دون واجهات ديمقراطية أخرى. فالانتخابات تؤدي بعضاً من الوظائف التي كانت تقوم بها آليات قديمة كالاعتماد على قيادة كاريزمية، أو نظام الحزب

---

[1] – بيطام أحمد، الاقتراع النسبي والتمثيلية: حالة الجزائر، ماجستير في القانون الدستوري، 2004–2005، ص 99.

[2] – أحمد بنيني، **الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006، ص 04.

[3] – سويقات عبد الرزاق، **إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر**، "رسالة ماجستير"، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009–2010، ص 154–155.

الواحد، أو مواجهة (أو الإدعاء بمواجهة) أعداء خارجيين وغيرها من آليات الحصول على "شرعية" ما وسط الجماهير. والعالم العربي ليس استثناءً من هذا ففي دول عربية كثيرة – جمهورية وملكية على حد سواء – تجرى انتخابات لتحقيق مقاصد غير تلك التي تحققها الانتخابات في الدول الديمقراطية»[1].

والتمثيل لإرادة الشعب لا يقصد به التمثيل عن طريق انتخابات صورية يكتنفها الغموض والتزييف لإرادة الناخبين، أو يسودها الاقتتال والتشنج وربما اندلاع حرب أهلية كما يحصل في كثير من الدول الإفريقية(ساحل العاج، والصومال والكونغو والسودان..). بل يجب أن تجرى الانتخابات كما هي عادة في الأنظمة والدول المتطورة والديمقراطية «حيث يندفع المواطنون إلى صناديق الاقتراع دون اصطدام، وأن تعلن النتائج دون اقتتال، وأن يعترف الخاسر بخسارته، ويكبت الرابح، إلى حد المستطاع، فرحته لعدم إحراج أو إثارة منافسه»[2]، وأن يقام حفل يستدعى إليه جميع القادة الحاليين والسابقين وكل ممثلي الهيئات الرسمية العليا في البلاد، ليشهدوا قمة الحضارة في التنافس على السلطة وتداولها بين ممثلي الشعب، وليرسخوا هذه التقاليد والمثل العليا لدى الأجيال الحاضرة والصاعدة، وليؤكدوا لهم أن هذا هو الطريق الوحيد السليم والسلمي والديمقراطي لانتقال السلطة وتداولها من ممثل إلى آخر من ممثلي الشعب.

---

[1] – د.عبد الفتاح ماضي، لماذا اللجوء إلى الانتخابات في العالم العربي، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:

http://www.arabrenewal.org/articles/4975/1/aaCDC-CaaIaeA-Aai-CaCaEICECE-Yi-CaUCaa-CaUNEi/OYIE1.html

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 02/11/2009 17:18

[2] د. هايل نصر، البرلمان الأوروبي، مقال منشور في الموقع التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=175517

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 02/11/2009 19:36

إن الحديث عن تطبيق الحكم الراشد في الدول العربية وفي الجزائر على الخصوص يشبه الحديث عن سعي طالب جامعي لتحضير شهادة الدكتوراه دون اكتسابه أو حصوله على شهادة الماجستير أو شهادة الليسانس!!!

خاتمة:

من خلال العرض السابق يمكن إبراز النتائج التالية:

1- أن التنمية كهدف أساسي لكل الدول والمجتمعات لا تقتصر على جوانبها المادية فحسب بل أيضا في جوانبها الاجتماعية والإنسانية،

2- لقد أدركت الدول الديمقراطية الغربية والمنظمات الدولية أن السبيل إلى تحقيق التنمية الإنسانية المنشودة لا يتأتى ويستمر إلى بتحقق الحكم الراشد.

3- أن زيادة الإنفاق وتوسيعه على البنية التحتية في الدول المتخلفة وغير الديمقراطية لا يكفي وحده لتحقيق التنمية ولا يضمن استمرارها.

4- أن الانتقال في الدول العربية وفي الجزائر على الخصوص إلى تحقيق الحكم الراشد لا بد أن يسبقه الانتقال أولا إلى نظام ديمقراطي وبيئة ديمقراطية تسود فيها إرادة الشعب وتتحقق فيها انتخابات نزيهة وشفافة، باعتبارها اللبنة الأولى لتجسيد إرادة الشعب وسيادته فضلا عن اللبنات الأخرى كالتداول السلمي على السلطة بين الأغلبية والمعارضة في ظل التعددية الحزبية واستقلال القضاء وحرية الإعلام والشفافية الإدارية، وقوة الرأي العام والمجتمع المدني.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

1- بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، من خلال المدخل الكلي – المدخل الجزئي – مدخل الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، المنعقد في ورقلة يومي 09-10 مارس 2004.

2- محمد رضى دردر، الالتزام، سلطة القانون، والحكامة الجيدة " ما تستوجبه الحكامة": تفعيل القانون من أجل تنمية مستدامة، ترجمة للفصل الأول من كتاب:

Durwood Zaelke, Donald Kaniaru , Eva Kruzikova, MAKING LAW WORK : ***Environnemental Compliance and Sustainable Development.***

3- د. عبد الحسين شعبان، العرب والتنمية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، مقال منشور في الموقع الالكتروني للمركز:

http://www.dctcrs.org/s3314.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20/01/2008 18:36

4- الأخضر عزي، وغالم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05/05/2009 23:10

5- محمد بوبوش، الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات، مقال منشور في الموقع التالي:

Rttp:www.tanmia.ma/article.php3?id-article=11888&lang=fr.

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 19/04/2009 20:48

6- د. عبد الرحيم أحمد بلال، الديمقراطية والحكم الراشد المفهوم والمؤثرات والمعايير والآليات، مقال منشور في الموقع التالي:

http://ncpd-sd.org/ar/news_view_6.html

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-04-2009 18:48

7- د.مفيد شهاب، نقاط عامة حول حقوق الإنسان بين السيادة الوطنية والتدخل الدولي، في حقوق الإنسان الثقافة العربية والنظام العالمي، اتحاد المحامين العرب القاهرة، 1993.

8- د. أمحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، جانفي 2009.

9- فارس حداد – زيرفوس، البنك الدولي في العراق : ملكية العراق للبقاء والاستمرار، ورقة عمل من نشر البنك الدولي، حزيران 2005.

10- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ديون المستضعفين: حالة الفساد في سورية، مقال منشور في الموقع التالي:
http://www.asharqalarabi.org.uk/huquq/c-huquq-wa83.htm
تم الاطلاع عليه بتاريخ:06/11/2009 11;25

11- مينا العريبي، فضيحة الفساد تطال 3 مرشحين لرئاسة البرلمان البريطاني، جريدة الشرق الأوسط، السبت 28 جمادى الأولى 1430 هـ 23 مايو 2009، العدد 11134.

12- د. بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، المنعقد في جامعة الشلف يومي 16 – 17 ديسمبر 2008.

13- أ. شيبي عبد الرحيم وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، منشورة في الموقع التالي:
www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516
تم الاطلاع عليه بتاريخ:17/01/2012 20:17

14- أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم القانونية' كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006.

15- بيطام أحمد، الاقتراع النسبي والتمثيلية: حالة الجزائر، ماجستير في القانون الدستوري، 2004-2005.

16- سويقات عبد الرزاق،إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010.

17- د. طارق الغزالي حرب، رشاوى الحكومة للنواب.. مهزلة ومفسدة، جريدة المصري اليوم، 2007/12/29،

18- د. عبد الفتاح ماضي، لماذا اللجوء إلى الانتخابات في العالم العربي، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:
http://www.arabrenewal.org/articles/4975/1/aaCDC-CaaIaeA-Aai-CaCaEICECE-Yi-CaUCaa-CaUNEi/OYIE1.html
تم الاطلاع عليه بتاريخ:02/11/2009 17:18

19- د. هايل نصر، البرلمان الأوروبي، مقال منشور في الموقع التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=175517
تم الاطلاع عليه بتاريخ:02/11/2009 19:36

20- الدستور الجزائري الصادر باستفتاء شعبي في 28 نوفمبر 1996 الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996،
معدل بـ :
القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002،

والقانون رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

21– مرسوم رئاسي رقم 11–426 مؤرخ في 08 ديسمبر 2011 يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره.

22– تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 " نحو الحرية في الوطن العربي» .

23– تقرير اليونسكو حول العلوم لسنة 2010.

ثانيا– مراجع باللغة الأجنبية:

24- Adel M. Abdellatif, (Governance Programme Advisor, Regional Bureau for Arab States, UNDP), Good Governance and Its Relationship to Democracy & Economic Development, Global Forum III on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity Seoul 20-31 May 2003.

25- Kofi Annan Secretary-General of the United Nations, Inaugural Address, International Conference on Governance for Sustainable Growth and Equity, United Nations, New York, 28-30 July 1997.

26- Strategic vision. UNDP Report, Governance for Sustainable Human Development, 1997.